



## هيئة متابعة توصيات الاستعراض حول لبنان تدعو الى الحوار مع الحكومة واطلاق ورشة وطنية كبرى حول التوصيات

اعتمد مجلس حقوق الانسان في جنيف التقرير الوطني الثاني للبنان UPR في جلسته بتاريخ 2016/3/16 فوافقت الحكومة اللبنانية على 135 توصية وتحفظت على 89 وتم رفض توصيتان. من خلال دراسة اولية للتوصيات نوكد كهيئة منبثقة على المجتمع المدني لمتابعة التوصيات على ما يلي:

اولا: ان التوصيات ال 130 التي قبلها لبنان هي اولا توصيات سبق ووافق عليها في الاستعراض الدوري الاول للعام 2010 ولم تنفذ وبعضها مجرد مشاريع في الادراج الرسمية، ومعظمها توصيات عامة غير محددة.

وبعد التدقيق في التوصيات المكررة تصبح التوصيات ال 135، 25 توصية، فمثلا توصية انشاء مؤسسة وطنية لحقوق الانسان تكررت 23 مرة فاختصرناها بتوصية واحدة ونفس الشيء بالنسبة للتوصيات الاخرى.

اما التوصيات ال 89 التي تحفظ عليها لبنان فمعظمها رفضت ايضا في استعراض العام 2010 وبعد التدقيق بها تصبح 14 توصية.

فالتوصيات التي لم تقبل تشكل المطالب الاساسية للمجتمع المدني اللبناني والفلسطيني، وهي توصيات محددة، فمثلا قبلت التوصيات العامة حول المرأة اما التوصيات التي تشكل برنامج الحركة النسائية ومطالبها المزممة وتفرض تدابير تشريعية لالغاء التمييز وتعديل قانون العنف الاسري والجنسية فقد رفضت كذلك فيما يتعلق بالتوقيع والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية وتحديد مدة الحبس الاحتياطي وقضية اللاجئين الفلسطينيين والعمال الاجانب ومحاكمة المدنيين امام المحكمة العسكرية والحوار مع المجتمع المدني الخ...

ان التوصيات التي تحفظ عليها لبنان هي جوهر نضال المجتمع المدني ومطالبة المزممة.

واننا اليوم اذ نرحب بالموافقة المبدئية على 135 توصية الا اننا في نفس الوقت ننتقد وندين التحفظ على التوصيات ال 89 لانها المطالب الاساسية لحركة المجتمع المدني بكل مكوناته.

لذلك فان هيئة متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل للاتلاف المدني تعتبر ان الموافقة الرسمية المبدئية لا تكفي، فالمطلوب هو وضع جدول زمني وآلية عملية وقوانين لتنفيذ التوصيات ومتابعتها وعدم التدرع بالعوامل الخارجية مثل النزوح السوري والحرب على الارهاب لعدم تنفيذ التوصيات.



وتطالب الهيئة الحكومة اللبنانية باعادة النظر بعملية التحفظ على ال 89 توصية وادارة حوار جدي ومنظم مع هيئات المجتمع المدني حول كل التوصيات التي قبلت او جرى التحفظ عليها. وتدعو الهيئة الى اطلاق ورشة وطنية كبرى حول التوصيات تتخرط فيها كل مؤسسات الدولة واصحاب المصلحة في كل المناطق. وتعلن عن عقد ورشة موسعة لهيئات المجتمع المدني بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان في 14 نيسان المقبل من الساعة العاشرة صباحا وحتى الثانية بعد الظهر في اوتيل رامادا بلازا (السفير سابقا)، لدراسة التوصيات التي اعتمدت وجدولتها لتكون محطة انطلاق جديدة للمجتمع المدني من اجل دفع الحكومة والبرلمان اللبناني لتنفيذ التوصيات ومتابعتها سواء التي قبلت او جرى التحفظ عليها.

هيئة متابعة توصيات الاستعراض  
الدوري الشامل حول لبنان

2016/3/30